

ورقة تقدير موقف

التعاملات التجارية والخدمات عبر التطبيقات البنكية كخيار استراتيجي لتعزيز الصمود الاقتصادي

إعداد

د. رائد محمد حلس

استشاري في قضايا الاقتصاد والتنمية

غزة - فلسطين

23 أغسطس / آب 2025

أولاً: الخلفية

تُشكّل الأنظمة المصرفية والمالية البنية التحتية الجوهرية لاستقرار الاقتصاد المحلي وضمان استمرارية النشاط التجاري والخدمات، إذ تُعتبر الوسيط الرئيس في عمليات التداول النقدي والائتماني (Rose & Hudgins, 2013).

غير أنّ قطاع غزة يشهد منذ اندلاع حرب الإبادة الجماعية الأخيرة حالة انهيار غير مسبوق في المنظومة المصرفية، نتيجة الاستهداف المباشر لمقرات البنوك وتعطّل معظم فروعها عن تقديم الخدمات الأساسية من سحب وإيداع. وقد أسهم هذا الواقع في نشوء أزمة سيولة نقدية خانقة أدت إلى خلخلة النشاط الاقتصادي وتعطيل المعاملات اليومية (World Bank, 2023).

تجلّت هذه الأزمة في مظاهر متعددة، من أبرزها: الارتفاع الحاد في عمولات الحصول على النقد لتصل إلى نسب تتراوح بين (35-50%)، وانتشار العملات الورقية المهرئة التي يرفضها كل من البنوك والتجار على حد سواء، إضافة إلى إلغاء بعض الفئات النقدية الصغيرة كقئة (10 شواكل المعدنية)، ما أسفر عن تعقيدات إضافية في عمليات البيع والشراء البسيطة.

وإلى جانب هذه التحديات، برزت أنماط جديدة من الفاعلين التجاريين، لاسيما ما يُعرف بـ "تجار البسطات"، الذين فرضوا قواعد غير منظمة داخل السوق تقوم على رفض التعامل عبر التطبيقات البنكية، أو فرض رسوم إضافية على استخدامها، الأمر الذي أوجد بيئة تجارية مشوّهة وغير مستقرة تتسم بالاحتكار وغياب العدالة في التسعير.

في هذا السياق، يبرز الاعتماد على التعاملات التجارية والخدمات عبر التطبيقات البنكية كخيار استراتيجي وبديل عملي لمواجهة أزمة السيولة النقدية، وضمان استمرارية النشاط الاقتصادي، وتعزيز الصمود المجتمعي في ظل الحصار والحروب المتكررة، وذلك انسجاماً مع التوجهات العالمية نحو التحول الرقمي والشمول المالي كأداة لتعزيز المرونة الاقتصادية في البيئات الهشة (Demirgüç-Kunt et al., 2018).

رغم ما توفره التطبيقات البنكية من حلول، إلا أن انتشارها يواجه جملة من التحديات البنوية والوظيفية، من أهمها:

1. أزمة السيولة النقدية: الارتفاع غير المسبوق في عمولات الحصول على النقد الورقي بما يتراوح بين (35-50%)، وهو ما يثقل كاهل الأفراد والتجار على حد سواء، والناجمة أساساً عن تعطل النظام المصرفي وتوقف معظم البنوك عن تقديم خدماتها، والاكتفاء بفتح فروع محدودة وبخدمات جزئية لا تلبي احتياجات السوق (عودة، 2024).
2. تدهور جودة العملة الورقية: انتشار العملات المتهترئة ورفض قبولها في التداول وبخاصة الفئة النقدية الورقية (20 شكيل)، ما زاد من تعقيد المعاملات اليومية، وكذلك غياب الفئات النقدية الصغيرة وإلغاء فئة (10 شواكل المعدنية) وعدم تداولها في الأسواق، الأمر الذي أحدث خللاً في تسوية المعاملات البسيطة (حلس، 2024).
3. الاحتكار التجاري وغياب التنظيم: تحكم "التجار الجدد" (تجار البسطات) في آليات البيع والشراء، ورفضهم الدفع عبر التطبيقات البنكية أو فرض أسعار إضافية في حال تمت الموافقة على البيع عبر التطبيق البنكي.
4. ضعف الثقافة المصرفية والرقمية: غياب الوعي الكافي لدى شريحة واسعة من المواطنين والتجار بشأن جدوى وأمان التعاملات الرقمية.
5. محدودية البنية التحتية التكنولوجية: عدم توفر الكهرباء والإنترنت نتيجة تدمير البنية التحتية خلال حرب الإبادة الجماعية المستمرة، ما يحد من استمرارية الخدمات البنكية الرقمية.
6. غياب الإطار التشريعي والرقابي: عدم وجود قوانين أو لوائح واضحة تنظم عمليات الدفع الرقمي وتحمي المستهلكين من الممارسات الاحتكارية أو الاحتيالية.
7. انعدام الثقة بالتطبيقات البنكية: الخوف من فقدان الأموال أو صعوبة الوصول إليها في ظل الأوضاع الأمنية والسياسية غير المستقرة.

ثالثاً: الفرص

على الرغم من التحديات السابقة، فإن تعزيز التعاملات التجارية والخدمات عبر التطبيقات البنكية يتيح فرصاً استراتيجية يمكن أن تسهم في إعادة تشكيل البيئة الاقتصادية في غزة، ومنها:

1. **حماية الأموال والأصول:** تجنب الأفراد والتجار مخاطر رفض العملة المهرثة أو فقدان قيمتها السوقية، من خلال حفظ الأموال في الحسابات الرقمية.
2. **زيادة حجم المبيعات:** تسهيل عمليات الدفع وتشجيع المستهلكين على الشراء، ما يعزز نسب الربح لدى التجار.
3. **الحد من مخاطر التداول النقدي:** تقليل احتمالات السرقة أو فقدان المرتبطة بتداول الأموال الورقية.
4. **تعزيز الشمول المالي والرقمي:** إدخال شرائح واسعة من المجتمع في النظام المصرفي، بما يسهم في تقليص الفجوة المالية بين الفئات المختلفة.
5. **تحقيق الشفافية والمساءلة:** إمكانية تتبع المعاملات التجارية إلكترونياً بما يحد من التلاعب والاحتكار ويعزز ثقة المستهلكين.
6. **تعزيز تدفقات التحويلات المالية الدولية:** إتاحة المجال أمام الأفراد لتلقي المساعدات والتحويلات بشكل مباشر وآمن، بعيداً عن الوسطاء غير الرسميين.
7. **بناء اقتصاد رقمي مقاوم:** خلق بيئة اقتصادية أكثر مرونة تستند إلى التكنولوجيا الرقمية كخيار استراتيجي لتعزيز الصمود.
8. **توفير قاعدة بيانات اقتصادية دقيقة:** إمكانية الاستفادة من بيانات المعاملات في التخطيط الاقتصادي، وتوجيه السياسات المالية بشكل أكثر كفاءة.

رابعاً: آليات التنفيذ

لتعظيم الاستفادة من التطبيقات البنكية وتجاوز التحديات، يمكن اعتماد مجموعة من الآليات التنفيذية، تتمثل فيما يلي:

1. **حملات توعية شاملة** تستهدف التجار والمستهلكين لتعزيز الثقة بالدفع الإلكتروني وتوضيح فوائده الاقتصادية والأمنية.

2. تقديم حوافز مالية وتنظيمية للتجار مثل تخفيض العمولات أو منح امتيازات ضريبية للتعامل عبر التطبيقات البنكية.
3. تعزيز البنية التحتية الرقمية من خلال دعم شبكات الإنترنت البديلة واستخدام حلول الطاقة المتجددة لضمان استمرارية الخدمة.
4. وضع تشريعات ورقابة مالية واضحة لتنظيم عمليات الدفع الإلكتروني، وحماية المستهلكين من الاستغلال أو الاحتيال.
5. تطوير شراكات بين البنوك ومؤسسات المجتمع المدني لتوسيع نطاق التدريب على المهارات المصرفية الرقمية.
6. إشراك المنظمات الدولية والجهات المانحة في تمويل حلول الدفع الإلكتروني كأداة إغاثية آمنة وفعالة في ظل القيود النقدية.
7. تطوير تطبيقات محلية مرنة تتناسب مع خصوصية السياق الغزي وتعمل بكفاءة حتى في بيئات ذات اتصال ضعيف بالإنترنت.

خامساً: التوصيات الختامية

استناداً إلى ما سبق عرضه من تحديات وفرص وآليات تنفيذ، تبرز مجموعة من التوصيات العملية التي يمكن أن تساهم في تفعيل التعاملات البنكية الرقمية وتعزيز أثرها الاقتصادي والمجتمعي، وذلك على النحو الآتي:

- لـ ضرورة اعتماد التعاملات التجارية والخدماتية عبر التطبيقات البنكية كخيار استراتيجي لمواجهة أزمة السيولة النقدية وضمان استقرار النشاط الاقتصادي.
- لـ إدماج التعاملات الرقمية ضمن خطط الطوارئ الاقتصادية باعتبارها وسيلة لتعزيز صمود المجتمع في مواجهة الأزمات.
- لـ تفعيل دور البنوك بالتعاون مع الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في بناء ثقافة الاقتصاد الرقمي من خلال التوعية والتدريب.
- لـ العمل على مواءمة التشريعات المحلية مع متطلبات الدفع الرقمي، وضمان الرقابة الفعالة لمنع الاستغلال التجاري.

١٠ تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والمانحين لدعم تطوير البنية التحتية الرقمية وتمويل برامج الشمول المالي.

١١ التركيز على أن التحول الرقمي ليس خياراً تقنياً فحسب، بل ضرورة استراتيجية لإعادة بناء الاقتصاد المحلي وضمان استدامة النشاط التجاري في ظل الحصار والحروب المتكررة.

المراجع:

رائد حلس، أزمة عدم قبول العملة النقدية المتهترئة والقديمة في الأسواق الغزية أثناء الحرب، الوسط اليوم، نشر بتاريخ 9 يوليو 2024. انظر: <https://www.alwasattoday.com/site-sections/94862.html>

سيف الدين عودة، تشخيص أزمة السيولة النقدية في قطاع غزة في ظروف الحرب الحالية وسبل التخفيف من آثارها السلبية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2024. انظر: <https://www.palestine-studies.org/ar/node/1655935>

- Demirgüç-Kunt, Asli, Leora Klapper, Dorothe Singer, Saniya Ansar, and Jake Hess. *The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution*. Washington, DC: World Bank, 2018.
- Rose, Peter S., and Sylvia C. Hudgins. *Bank Management & Financial Services*. 9th ed. New York: McGraw-Hill, 2013.
- World Bank. *Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee*. Washington, DC: World Bank, 2023.